

دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

المسلمون العرب في فرنسا

اهداءات ٢٠٠١

مركز زايد للتنسيق و المتابعة

ابوظبى

المسلمون العرب

في فرنسا

المحتويـــــات

مقدمـــة

يقدم مركز زايد للتنسيق والمتابعة هذه الدراسة المتميزة في موضوعها، والتي تتناول قضية هامة يتعاملون معها في الغرب تحت مسمى القضايا الموقوتة القابلة للتصعيد والطرح والإثارة بين الحين والآخر، وهي قضايا الأقليات في المجتمعات، وخاصة الأقليات الدينية والتي تتميز عن غيرها من الأقليات بأنها تضم عناصر من جنسيات مختلفة وأيضا من مواطني البلد الذي توجد فيه الأقلية نفسها.

وتتناول الدراسة المطروحة أوضاع المسلمين في دولة من أهم دول غرب أوروبا وهي فرنسا، حيث يصل عدد المسلمين فيها من مختلف الجنسيات إلى نحو ٦ مليون نسمة، وتستعرض الدراسة تاريخ وجود المسلمين في فرنسا منذ بداية هجرة المسلمين المغاربة من مطلع القرن الثامن الميلادي، وتقسمها الدراسة إلى خمس موجات من الهجرة كانت آخرها في بدايات القرن العشرين، وكانت غالبية المهاجرين من بلاد المغرب العربي.

وتعرض الدراسة كيف تقبّل المجتمع الفرنسي الذي تغلب عليه العلمانية للديانة الإسلامية التي أصبحت تحتل المركز الثاني هناك بعد المسيحية، وبداية انتشار المساجد والجمعيات والرابطات الإسلامية في فرنسا في القرن العشرين، وتتعرض الدراسة لأهم المؤسسات والمنظمات الإسلامية الموجودة في فرنسا.

كما تتعرض الدراسة لبعض المواقف المضادة للمسلمين في فرنسا وخاصة موقف اليمين المتطرف بعد حرب الجزائر التي وضعت على حد قول الدراسة حداً للتعاطف مع العرب، وأدت إلى ظهور العنصرية ضدهم في

فرنسا، بعد أن كان العرب وخاصة من الجزائر يشكلون قوة وعونا للجيش الفرنسي وخاصة في الحرب العالمية الثانية ضد الألمان.

ثم تستعرض الدراسة موقف الحكومات الفرنسية من الأقليات المسلمة ومساعداتهم لهم وتعاونهم معهم في حالات كثيرة وأيضا بعض المواقف التي يجد فيها المسلمون في فرنسا معارضة من قبل الجهات الحكومية هناك.

ويحرص مركز زايد من خلال هذه النوعية من الدراسات على تسليط الضوء على الأقليات المسلمة في الدول الكبيرة مثل فرنسا وغيرها، وإبراز دور هذه الأقليات باعتبارها صورة وواجهة للمسلمين بشكل عام وللمسلمين العرب بشكل خاص، ودورهم في تحسين صورة الإسلام والتصدي للحملات الموجهة ضده والتي تهدف إلى تشويهه في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الدول الكبرى ذات الأهمية الاستراتيجية على الساحة الدولية.

ويقدم مركز زايد للتنسيق والمتابعة هذه الدراسة المتميزة في موضوعها كإضافة جديدة للقارئ العربي وللمكتبة العربية تضيف بعض المعلومات الهامة للقارئ العادي وللباحث وللجهات المهتمة بمثل هذه القضايا، متمنياً أن تحقق الدراسة الهدف المرجو منها إنشاء الله.

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

لمحة تاريخية عن تواجد المسلمين في فرنسا

لا يوجد تأريخ متسلسل وكامل حول الهجرات الإسلامية القديمة نحو فرنسا، لا حول طبيعتها ولا حول ظروفها وأحجامها ولا حول مواقعها الجغرافية، وهناك العديد من الدراسات ولكنها متناقضة في بعض الأحيان.

وبناء على بعض النصوص التاريخية دخلت أول مجموعة من المسلمين المغاربة يقودها ضباط جاءوا من الشرق الأوسط الحالي الى ما سيصبح فرنسا الحالية في عام ٧١٦٠ وقد استولوا على مدينة / ناربون / في عام ٧١٩ م ووضعوها تحت الحماية الإسلامية واستوطنت بعض العائلات الإسلامية في هذه المدينة التي بقيت غالبية سكانها من اليهود والنصارى. واعتماداً على أبحاث وحفريات أثرية حديثة أثبتت أن جزءاً من كاتدرائية المدينة تم تحويله إلى مسجد. وقد هدم هذا المسجد فيما بعد الذي يعتبر الأول في فرنسا دون أدنى شك وأزيلت آثاره تماماً وتم تحويله إلى ملعب وبالتالي فإن الدلائل المتوفرة حالياً على الوجود الإسلامي في ناربون تقتصر على أدوات فخارية وقطع عملة إسلامية.

وفي عام ٧٢١م وصلت القوات الإسلامية إلى مشارف مدينة (تولوز) حيث وقعت معارك طاحنة بين قوات الكونت (أود) والحاكم الإسلامي /السميع بن مالك الخولاني/ استشهد القائد الإسلامي في المعركة ولم يعاود المسلمون الهجوم إلا في عام ٧٢٦م حيث وصلت القوات الإسلامية حتى مدينة /ليون/.

في عام ٧٣١ أعلن القائد عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي الجهاد، فتجمعت جيوش كثيفة في أسبانيا قطعت جبال /البيرنييه/ واستولت على مدينة /بوردو/ فتحالف الكونت /أود/ مع /شارل مارتل/ وهُزمت الجيوش الإسلامية قرب مدينة /بواتيه/ في تشرين الأول عام ٧٣٢م. نُقل جزء من الأسرى المسلمين نحو الشمال. وأسس الجزء الآخر نسلاً وذرية في المنطقة ويعتبر أبناء هؤلاء اليوم فرنسيين.

وفي عام ٧٣٤م تحالف دوق منطقة بروفانس /موروت/ بسبب الخلاف بينه وبين /شارل مارتل/ مع حاكم مدينة /ناربون/ يوسف بن عبد الرحمن وكان شارل مارتل قبل هذا التحالف بقليل قد استولى على مدينة ليون وطرد ساداتها المسلمين، وبموجب هذا التحالف تمركزت القوات الإسلامية في العديد من الحصون المنيعة في إقليم بروفانس وبنت سلسلة من الثغور على طول نهر الرون لغاية مشارف مدينة ليون. وما زالت أسماء المواقع الجغرافية في هذه المنطقة تحتفظ بآثار هؤلاء المسلمين. سمح الدوق مورنت للمسلمين بإقامة الحصون والثغور لحماية أراضيه من غزوات أهل الشمال. بل إنهم أعادوا احتلال مدينة ليون مرة ثانية. ولكن /شيلدبراند/ شقيق شارل مارتل، استولى عليها من جديد ثم هبط الشقيقان بجيوشهما وادي الرون ليصلا إلى مدينة افينيون ويحاصراها ويستوليا عليها بعد معارك طاحنة. ثم توجها لمحاصرة ناربون وقد استوليا عليها في عام ٧٥٩م وبهذا وضعا حدا لأربعين عام من الوجود الإسلامي في جنوب فرنسا الحالية.

ولكن هذا لم يمنع جزءاً من المسلمين عن البقاء في بعض المناطق التي وصلوا إليها ليشكلوا جزءا من السكان الأصليين الحاليين فيها.

شهدت مملكة شارل مارتل حينئذ فترة ازدهار. وبدأ جنودها يهددون المسلمين في أسبانيا، عقدت تحالفات مع الزعماء المسيحيين الأسبان في الشمال، واحتفظت في نفس الوقت بعلاقات ديبلوماسية مع الخليفة في بغداد. استقرت أول سفارة عباسية في عام ٧٦٨م في قلعة سل على ضفة لوار.

وفي عام ٧٩٣م دخل المسلمون فرنسا مرة ثانية فأرسل الحاكم هشام الأول قائده عبد الملك بن مغيث لاحتلال منطقة /لانفدوك/ وحاصر ناربون، وهدم جزءاً من حصونها وأسوارها. رداً على هذه الغزوة أرسل شارلمان جنوده إلى أسبانيا واحتل برشلونة في عام ٨٠١م شعر الأمراء الأمويون في قرطبة بالخطر، ووقعوا على هدنة في عام ٨١٠م ويعود تاريخ آخر محاولة إسلامية لدخول فرنسا عن طريق البر إلى عام ٨٤١م ولكنها فشلت.

ثم شهد القرن التاسع ثالث حضور إسلامي إلى فرنسا عن طريق البحر. أما تاريخ الهجرة الإسلامية الرابعة فيعود إلى بداية القرن السابع عشر. لم يخل جنوب فرنسا في أية لحظة من لحظات التاريخ من المسلمين. وأقام التجار المغاربة والأتراك تقريبا باستمرار في موانئ البحر المتوسط حيث كانت لهم حاراتهم وحوانيتهم ومساجدهم وهناك أيضا الديبلوماسيون ومعتنقو الإسلام الفرنسيين الذين يعودون إلى فرنسا بعد قضاء جزء من حياتهم في بلاد المغرب والمشرق العربي.

وكانت الهجرة الرابعة على شكل موجة جماعية هامة العدد نتجت عن طرد العرب المسلمين والأسبان المسلمين من أسبانيا. يبدو أن هؤلاء كانوا قد تحولوا إلى المسيحية منذ قرنين خشية العذاب والتنكيل والقمع، ولكنهم استمروا على دينهم الإسلامي بسرية اعتمادا على مبدأ التقية.

علم ملك أسبانيا فيليب الثالث، أن هؤلاء يمارسون الدين الإسلامي بسرية وأنهم يحتفلون بالأعياد الإسلامية وفي العاشر من كانون الثاني / يناير ١٦١٠م أصدر مرسوما ملكيا يمنحهم مهلة ٣٠ يوما، ثم خفضها إلى ٢٠ يوما لمغادرة أسبانيا. هاجر خمسمائة ألف منهم إلى بلاد المغرب العربي وشغلوا بصورة فورية مناصب مهمة ذلك لانهم شكلوا بسبب ثقافتهم ومعرفتهم تياراً جديداً من البرجوازية المحلية. وتوجه مائة وخمسون ألفا منهم نحو الشمال إلى فرنسا، عاد ثلاثون ألفا منهم فقط إلى بلاد المغرب العربي أو إيطاليا عن طريق البحر، وكان هؤلاء من الأغنياء الذين يملكون نفقات السفر. أما الباقون مائة وعشرين ألفاً فقد استقروا في الجنوب الفرنسي. وقد تم استقبال هؤلاء القادمين كلاجئين وليس كغزاة وأمر الملك باستقبالهم استقبالا حسنا. أما موجة الهجرة الإسلامية الخامسة إلى فرنسا فهي حديثة بل معاصرة لانها ترتبط ارتباطا وثيقا بحروب الاستعمار والتحرير في بداية القرن الحالي بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٥ وصل أوائل العمال المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا ثم تبعهم المغاربة بعد سنوات قليلة. وقد وصل عددهم إلى ٣٠ ألفا عشية الحرب العالمية الأولى /١٩١٨/ ثم بدأوا ينهالون على شكل موجات كثيفة لسببين الأول بما أن جميع الرجال يخوضون الحرب على الجبهات فإن هناك حاجة ماسة للعمال لتشغيل المصانع في الداخل، وقد

وصل عدد العمال المغاربة في مصانع الأسلحة إلى ١٣٢ ألف.

وثانيا: يتوجب العثور على جنود ليحلوا مكان القتلى.

وقد برزت مسألة الوجود الإسلامي في فرنسا بشدة داخل الجيش، إذ وصل إلى فرنسا ١٧٥ ألف جزائري إضافة إلى مسلمين من جنسيات أخرى. لاحظ الضباط أن الارتباط بالإسلام يزداد في حالة الغربة وفي حالات التوتر الداخلي الشديد.

فاتخذت السلطات العسكرية قراراً باستقدام أئمة للصلاة وفقهاء للتدريس. وقررت الجمهورية العلمانية تخصيص صالات /مساجد صغيرة/ للصلاة في الثكنات والمستشفيات وعلى الجبهات. وأنشأت أولى المقابر الإسلامية الكبرى.

بعد الحرب هبط عدد المسلمين فوق الأراضي الفرنسية إلى عشرة آلاف فقط في عام ١٩١٩م ثم بدأ يتزايد ابتداءً من عام ١٩٢٠ وفي عام ١٩٢٤ وصل العدد إلى ١٢٠ ألف شخص، غالبيتهم جزائريون، وبقي هذا العدد ثابتا لغاية عام /١٩٣٠/ وعاد إلى التناقص من جديد ليصل إلى أدنى مستوى في عام ١٩٣٦ ويبدأ في الازدياد الطفيف. ولكن الحرب العالمية الثانية أوقفت نهائياً تيار الهجرة بعد نهاية هذه الحرب ازداد عدد المسلمين في فرنسا بصورة هائلة لدرجة أن الإسلام أصبح الدين الثاني في فرنسا.

ورغم أن المسلمين يتواجدون في فرنسا بصورة مستمرة منذ ثلاثة عشر قرنا فإن الدين الإسلامي لا يعتبر لغاية الآن دينا محليا يُعبرّ في نظر الكثيرين عن معتقدات أناس سيغادرون في يوم ما. ويبقى في الخيال الجماعي ديناً مستحيل الدمج في المجتمع العلماني الفرنسي.

الإسلام في فرنسا

يوجد في فرنسا اليوم أكثر من ألف مسجد ويوجد فيها أكثر من ستمائة جمعية أسست تباعا لقانون الجمعيات لعام ١٩٠١، وأعلنت لدى السلطات الفرنسية قيامها حسب مواصفات إسلامية. وفي باريس والمدن الكبرى، يرتفع صوت المؤذن عبر الإذاعات العربية المحلية خمس مرات في اليوم داعيا المسلمين للصلاة.

إنها ظاهرة جديدة: ففي بداية السبعينات لم يكن هناك أكثر من عشرة مساجد موزعة في جميع أنحاء الأراضي الفرنسية، ولم يكن في فرنسا سوى عدد ضئيل من الجمعيات الدينية الإسلامية رغم أنه كانت فيها في ذلك الوقت أقلية إسلامية كثيرة العدد، لا تقل عدداً عما هي عليه الآن. ولكنها لم تكن تعبر إلا بصورة ضئيلة وهامشية عن انتمائها الديني من خلال الممارسات الدينية، وليس العدد الهائل للمساجد والجمعيات الإسلامية في فرنسا، سوى تعبيرٍ عن ولادة الإسلام الفرنسي وتجسيدٍ له. وتكمن أسباب هذا الحدث في التطورات الاجتماعية والسياسية العميقة والجذرية التي شهدتها مؤخراً في فرنسا الطائفة السكانية المعنية، وتنتج أيضا عن حركة مد إسلامي يشهدها العالم الإسلامي المعاصر في مجمله.

كيف ولدت طائفة إسلامية في فرنسا وما هي الأسباب والآثار عليها؟ على مر القرن الماضي نشأ المجتمع الفرنسي في مناخ يخضع فيه الدين للسياسة لدرجة أنه جعل من العلمانية، في بعض الفترات التاريخية نوعا من الدين المدني له معتدلوه ومتطرفوه.

وانتهجت البرجوازية الفرنسية والطبقات الوسطى في مسيرتها نحو التحديث الطريق الذي رسمته الثورة الفرنسية لتشكيل «دولة الشعب» بالنسبة للفلاح القادم من غرب فرنسا أو من جنوبها الغربي في القرن التاسع عشر إلى المدينة بحثاً عن وسائل أخرى لكسب قوته، فإن التخلي عن المبادئ الدينية والإنضمام للمجتمع السياسي كان يتم عن طريق التخلي عن نظام القيم المعهودة تباعا لمتطلبات سوق العمل.

وعندما تطلب نمو وازدهار الآلة الصناعية اللجوء إلى الأيدي العاملة الخارجية استطاعت الأحزاب والنقابات دمج في مجتمع العمل ثم في المجتمع جماعات غير

متجانسة فيما بنيها ولا متجانسة مع المجتمع الفرنسي قادمة من أوروبا الجنوبية ومن بولونيا، ولم يحدث هذا الإندماج دون وقوع خلافات ومناوشات مع الفرنسيين أما المهاجرون القادمون من بلاد المغرب العربي فقد بقوا زمنا طويلا خارج إطار آليات الإندماج هذه بالنسبة لهؤلاء تمر عملية التحديث السياسي بتشكيل دولة وطنية تتناقض مع النموذج الفرنسي، ولكنها في نفس الوقت تشبه صورته إلى حد ما. وبدأت أولى موجات الهجرة الجزائرية في سنوات الثلاثينات قبل اشتداد حدة النضال من أجل الاستقلال الذي أخرج مصير هؤلاء المهاجرين ولو على الأقل نظرياً وبصورة مؤقتة من الفضاء الفرنسي ولكن الاستقلال في هذا الإطار الوطني الجديد لم يُلب بشكل تام الرغبة في التحديث والديناميكية الاجتماعية. أما من الناحية السياسية فلم يؤد الاستقلال إلى القطيعة من الناحية الاقتصادية ولا الثقافية وبقيت فرنسا الدولة التي تلتفت نحوها أحلام وطموحات مجتمع الإستهلاك والحرية الفردية في جميع مدن بلاد المغرب العربي الكبير.

وتكونت حول فرنسا، على مر السنين من خلال أحاديث المهاجرين العائدين لقضاء الإجازات الصيفية والعسكر القدامى، صورة خيالية رائعة خلابة على الضفة الأخرى من البحر المتوسط وإذا كانت الدول الجديدة المستقلة تلبي حاجة الكرامة والسيادة فإن فرنسا بقيت تشكل طموح التحديث الذي يُستطاع الوصول إليه. استمر المستعمر السابق في إثارة الهيبة والطموح وفي تشكيل نموذج يحتذى به. واستمر أيضا في تشكيل مصدر قوت المهاجرين ودخلت معاهدة روما حيز التنفيذ وعاد الفرنسيون المقيمون في الجزائر إلى أرض الوطن، ثم بنت فرنسا قوتها النووية الضاربة، وخرجت من القيادة المشتركة لحلف شمال الأطلسي، كل هذا ساهم بأساليب مختلفة ولأسباب مختلفة في زيادة الآثار النفسية للقطيعة مع الماضي الإستعماري. تريد فرنسا أن تصبح دولة صناعية حديثة، واصطفت النموذج الألماني والأمريكي وأدت الرغبة في النمو الصناعي إلى زيادة الحاجة للأيدي العاملة القادمة من بلاد المغرب العربي معيدة بذلك وبأسلوب آخر طرح فكرة التعددية الثقافية التي اعتقد الجميع زوالها من الساحة الاجتماعية الفرنسية بعد انهيار الإمبراطورية الإستعمارية.

عصفت الأزمة الاقتصادية بفرنسا وأوروبا عام ١٩٧٤ ثم قامت الثورة الإيرانية في عام

١٩٧٩ وعلى أثر هذا قرَّر المسؤولون السياسيون الفرنسيون والأوروبيون وقف تيارات الهجرة. وبسبب السيطرة صعبة التحقيق على تيارات الهجرة اعتقد هؤلاء المسؤولون أنهم يستطيعون إجبار فئة المهاجرين التي لا يرغبون دمجها في المجتمع الفرنسي على العودة إلى بلادها وذلك عن طريق مناورات عدم تجديد بطاقات الإقامة أو بطاقات العمل. وأمام محاولات النبذ هذه سادت في أوساط المهاجرين ردة فعل تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى الإحتفاظ بحق البقاء في فرنسا وعملوا على جلب عائلاتهم وأطفالهم إلى فرنسا معربين بذلك عن عزمهم على البقاء ولو على الأقل بصورة مؤقتة. تغيرت الممارسات والمعطيات الاجتماعية بشكل سريع قبل أن يحدث الاندماج فالعوائق كثيرة من جهة المجتمع الفرنسي ومن جهة المهاجرين أيضا. وقد أدى وصول العائلات وتطورات المناخ العالمي إلى منح معنى جديد للإنتماء الإسلامي في فرنسا، حيث التفّت حول الإسلام صورة الثروة والقوة بسبب الطفرة البترولية وبسبب مخاوف الغرب من الثورة الإيرانية.

في موازاة ذلك فقدت النقابات العمالية تدريجيا قدرتها في المساعدة على الاندماج. بعد حين، انضم الأتراك والأفارقة الغربيون إلى الأفارقة الشماليين في التأكيد على هوية الإنتماء الإسلامي ولكن حسب مواصفات واستراتيجيات تختلف عن مواصفات واستراتيجيات الجماعات الرئيسية. وبالنسبة للمسلمين فإن الاندماج في مجتمع يتميز بالفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي صعب في حد ذاته. وإذا كان من غير الممكن مطالبة العلمانية بنشر المبادئ والمعتقدات الدينية، ولا حتى بأن تكون المدافع الحقيقي عن الإسلام، فإنه يمكن مطالبتها بأن تكون أكثر من «دولة وسيط» تحاول الإحتفاظ بالدين داخل المجال الخاص والعائلي عندما يتعلق الأمر ببناء المساجد، أو تنظيم عمليات الذبح والتضحية في عيد الأضحى، أو بتنظيم الحياة المدرسية بشكل يحترم المعتقدات، فإن الطلبات تقدم إلى ممثلي الدولة دون إعارة الإهتمام لما تثيره هذه الطلبات من آثار على التوازن الهش السائد بين الجماعات الإجتماعية المختلفة. ولكن يجب أن نأخذ بعين الإعتبار أن العلمانية بالنسبة للمسلمين أو على الأقل بالنسبة للجزء الغالب منهم، ليست مرحلة ضرورية في مسيرة التحديث، يقدم جزء هام من طلبات المسلمين المتعلقة بتنظيمهم إلى السلطات المحلية (البلديات) أو إلى الشركات التي

يعملون فيها، ولا شك بأن استحالة اللجوء إلى الدولة كحكم في حالة الوصول إلى طريق مسدود يؤدي إلى نتائج خطرة، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى وقوع أعمال عنف، ومن جهة ثانية يصعب أن نتصور إدارة استثنائية خاصة بطبقة من المواطنين أو المقيمين. ولكن رفض تحمل المسؤوليات تحت شعار العلمانية في مواجهة طلبات ذات مواصفات دينية، أو بإسم اللا مركزية في مواجهة حالات محلية في طريق مسدودة يؤدي إلى لجوء الجماعات الاجتماعية المعنية إلى الحماية الأجنبية أو إلى الوساطة الأجنبية. ولكن التجارب التاريخية تثبت فيما يتعلق بالحماية الخارجية للأقليات، أن هذه الحماية غير مضمونة الدوام بالنسبة للمحميين، ولا يستفيد منها الطرف الخارجي الحامي على الأجل الطويل. ومع ذلك نستطيع أن نتوقع نشوء طائفة إسلامية ذات شعور جماعي قوي في الفضاء السياسي والإجتماعي الفرنسي، وذات تأثير على علاقات فرنسا مع العالم الإسلامي الخارجي. يفكر البعض بتكوين شبكات نفوذ على غرار تلك التي تربط الطائفة اليهودية الأمريكية بإسرائيل. ولكن من المؤكد أن تقتصر التأثيرات الخارجية الهامة على الروابط الاجتماعية، على نوع من التصرفات والممارسات الثقافية. سواء على الساحة الداخلية أو في مجال العلاقات الدولية لا تمتلك فرنسا ولا تمتلك أية دولة الخبرة والدراية الكافيتين لمعالجة العامل الديني المستخدم لاستنفار الجماهير داخل إطار إجراءات تتعلق بتأكيد الهوية الجماعية لجماعة اجتماعية. وبما أنها لا تعرف كيف تعالج طلبات الطائفة الإسلامية وتدمجها سياسيا واجتماعيا، أو خوفاً من نوعية خلافات قديمة تتعلق بجماعات اجتماعية أخرى، تفضل السلطات الهروب إلى الأمام، مبررة بالخشية من التطرف الديني العالمي الذي ينقضّ على الغرب.

لا شك بأن طلبات الطائفة الجديدة تبلبل وتشوش وتحير التقاليد الفرنسية التي تقوم على الفصل بين الدين والدولة ولكن عدم أخذها بعين الاعتبار أو اعتبارها كمسائل خارجية يؤدي إلى تراكمها، ويؤدي إلى فقدان جزء من حظوظ حل خلاف الإندماج السياسي والإجتماعي دون عنف، وهو الإندماج الذي يستوحي أساسات إجراءاته من معطيات العالم الثالث وفترة الإستعمار أكثر منه من معطيات التقاليد للجمهورية الفرنسية.

التجمعات الإسلامية

تمثلت أولى أشكال الاستنفار في الفضاء العام الفرنسي بحركات احتجاج ومظاهرات مشتتة ضد بعض أنواع التفرقة والممارسات العنصرية ، ولم تكن في البداية تؤدي الى المرور نحو أشكال عمل جماعي منظم، كالجمعيات ، وقد استطاعت جميع الأطراف احتواء المحتوى الاحتجاجي لهذه الحركات الأولى عن طريق إنشاء الجمعيات التي شجعت وساعدت على إنشائها وساهمت فيه شبكات العمل الإجتماعي والأوساط السياسية. وتشكلت الجماعات الأولى المستقلة المشتتة بالإتصال مع الحركات اليسارية في نهاية السبعينات وجسدت أولى الأجيال النشطة التي كانت تتمثل في أغلب الأحيان في حركات طلابية قادمة من بلاد المغرب العربي، ذلك لأن اليساريين بالإضافة الى الكنيسة كانوا أول من أعار الاهتمام لأوضاع المهاجرين.

وان أولى التظاهرات كانت تتمثل أولاً وقبل كل شيء في عمليات المطالبة بشرعية الوجود النهائي فوق الأراضي الفرنسية.

وقد لعب النشاط الثقافي دوراً هاماً في التعبير عن الإحتجاج على بعض أنواع التفرقة وأيضاً على أحوال المعيشة في ضواحي المدن. ففي سنوات السبعينات تأسست العديد من الفرق المسرحية والغنائية التي حاولت دحض الصورة السائدة للمهاجرين في المجتمع الفرنسي وتعلق الأمر بالنسبة إلى هذه الفرق بتبني تاريخ المهاجرين وانتشالهم من موقع الذريعة للجدل السياسي والصراع الأيديولوجي.

واعتباراً من عام ١٩٨١ حدثت ظاهرة انفتاح سياسي تجاه هذه الفرق الفنية وتجاه انتاجاتها ، وأيضاً ظاهرة اهتمام إعلامي شديد بثقافة الأجيال المسلمة الجديدة. فقد جلب مهرجان (أطفال الهجرة) الذي نظمته وزارة الثقافة في باريس عام ١٩٨٤ أربعين ألف زائر، وجسد اللحظة الأقوى في عملية الانفتاح هذه. في نفس الوقت أكثرت الدولة والإدارات المحلية من معوناتها المالية للتظاهرات الثقافية التي تعبر عن التعددية الثقافية .

أنواع الترابط الإسلامي

رغم الرغبة الجماعية لدى المسلمين في تخطي الانقسامات الوطنية تحت شعار وحدة الدين والمعتقدات ، فإن الإسلام الفرنسي مازال متفرقاً ومتشتتاً تباعاً للحدود الوطنية والعرقية لبلاد الأصل. وإذا كانت المساجد مفتوحة على جميع الجنسيات والأصول وعدم التجانس في جموع المصلين يدعو الى إعادة النظر في هذه الفكرة، فإن تركيبة الجمعيات الدينية والثقافية المتعددة تؤكدها ويمكن تقسيم الجمعيات التي تهتم بالحياة الدينية للمسلمين الى ثلاثة أنواع.

النوع الأول: كثير العدد، يتكون من جمعيات تحمل أسماء دينية بحتة وتفتح أبوابها لجميع المسلمين مهما كان أصلهم ومهما كانت جنسيتهم ومع ذلك فإن بعضها يدخل في لوائحه الداخلية بنوداً لا تجعله يستقبل سوى أعضاء ينتمون الى جنسية معينة،/ على سبيل المثال جمعية الإتجاه الوطني، الإتحاد الإسلامي في فرنسا، التي تقتصر على الأعضاء ذوي الجنسية التركية/ .

ونوع ثانٍ : أقل انتشاراً من الأول يشترط الانتماء الوطني في اسم الجمعية نفسها، رغم أنها جمعية دينية ، كالجمعية الإسلامية والدينية للسنغاليين وان جميع جمعيات المسلمين الفرنسيين تقريباً تنتمي إلى هذا النوع .

ونوع ثالث يضم جمعيات وطنية وغير دينية ولكنه يهتم بإدارة شؤون المساجد وتمويلها، كرابطة العمال والتجار المغاربة التي أسست في فبراير ١٩٧٤ وجمعية الثقافة والمساعدة للعمال الأتراك التي تأسست في يوليو ١٩٧٦.

إن غالبية أعضاء هذه الجمعيات ينتمون الى الجيل الأول من المهاجرين. أما الجيل الثاني فإنه يميل نحو الجمعيات الثقافية والرياضية التي تنتمي الى فئة الجمعيات المحلية المذكورة أعلاه.

ويندر وجود النساء في كافة الجمعيات باستثناء الإتحاد الفرنسي للنساء المسلمات وصديقاتهن.

أهم المنظمات الإسلامية في فرنسا

رابطة العالم الإسلامي

وهي منظمة عالمية غير حكومية، تأسست في مايو ١٩٦٢ في مكة المكرمة بمبادرة من الأمير فيصل، داخل إطار من التوتر في العالم العربي والإسلامي بين التقدميين الناصريين والمعتدلين الذين تقودهم المملكة العربية السعودية، ساهمت احدى وثلاثين دولة عربية وإسلامية في إنشائها وقررت إيجاد منظمة تكون مهمتها تحقيق وحدة العالم الإسلامي وتضامنه عن طريق محاربة التيارات التي تبعد المؤمنين عن ايمانهم وتحسين نوعية التربية والتعليم الديني ونشر الكتب والمنشورات بجميع اللغات، والمساهمة في نشر اللغة العربية وتعليمها في صفوف المسلمين.

في عام ١٩٧٥ أنشأت الرابطة «المجلس الأعلى العالمي للمساجد» تنبثق عنه مجالس إقليمية في كل قارة وافتتحت الرابطة مركزاً لها في باريس عام ١٩٧٦.

المعهد الإسلامي ومسجد باريس

في ١٥ يوليو عام ١٩٢٦ إفتتح رئيس الجمهورية الفرنسية /غاستون دوميرغ/ وسلطان المغرب / مولاي يوسف / مسجد باريس بعد عشرين سنة من الفصل بين الدين والدولة ، وقد حصل مسجد باريس على معونات مالية من الدولة الفرنسية.

وفي أغسطس عام ١٩٢٠ صوت مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالإجماع على مشروع قرار تمنح الدولة بموجبه مساعدة مالية مقدارها خمسمائة ألف فرنك لغرض بناء المعهد الإسلامي في باريس .

وفي يوليو ١٩٢٢ صوت المجلس البلدي لمدينة باريس على مشروع منح مساعدة مالية أخرى لغرض شراء قطعة أرض تبلغ مساحتها ٧٥٠٠ متر مربع في أجمل مواقع العاصمة الفرنسية من أجل بناء المعهد الإسلامي فيها. ويحتوي المعهد على مسجد ومكتبة وقاعات محاضرات وبيت للضيافة ومساكن للعاملين ويشكل المسجد أهم

عناصر هذا المجمَّع ، أما تسمية المعهد فهي مناورة قضائية تسمح للدولة بتقديم التمويل دون أن يكون قانون الفصل عائقاً أمامها.

يمثل افتتاح مسجد باريس في عام ١٩٢٦ اعترافاً رسميا بالإسلام في فرنسا وهو في نفس الوقت مكافأة للخمسمائة ألف مسلم الذين قاتلوا الى جانب القوات الفرنسية واعترافاً بفضلهم .

وبالنسبة لنشاطات مسجد باريس فهي متنوعة ومتعددة إذ يصدر المسجد قرارات تحديد برامج الأعياد وبداية ونهاية شهر رمضان ومواقيت الصلاة، كما يشرف على محكمة دينية تنعقد لما يخص شؤون المسلمين، وينظم دروساً في الفقه الإسلامي للفرنسيين الذين يعتنقون الإسلام والأطفال المسلمين وينفذ وينسق بعض النشاطات الإنسانية والإجتماعية والدينية، ويحاول أن يدمج في شبكات نشاطه عدداً هاماً من المساجد والجمعيات الموزعة في جميع أنحاء العالم.

يحاول مسجد باريس أن يلعب دور الناطق بلسان الطائفة الإسلامية في فرنسا . صحيح أن الدولة الفرنسية تعتبره المحاور الأفضل وإلى إمامه يتقدم رئيس الجمهورية بالتهاني بمناسبة الأعياد الدينية ، ولكن وزارة الداخلية لا تمنحه الدور التمثيلي بشكل تام ، معتبرة أن المسجد لا يحظى بما يكفي من إجماع الطائفة الإسلامية لمنحه الدور القيادي، ذلك لأن مسجد باريس عرضة للتنافس بين فئات الطائفة الإسلامية لم يتوقف المغاربة على وجه الخصوص عن إدانة سيطرة الجزائر عليه حيث الإمام جزائري منذ عام ١٩٥٧ ويذكر بأن سلطان المغرب أشرف عليه لغاية عام ١٩٥٤م ، أما المسلمون الأتراك فإنهم بشكل عام يجهلون هذه المؤسسة العربية في حين أن المسلمين السود يرتادونه ولكنهم يفضلون شبكاتهم ومؤسساتهم وجمعياتهم الخاصة.

ورغم هذه الإحتجاجات وتلك المعارضات يبقى مسجد باريس رمزاً للإسلام في فرنسا ومؤسسة تحاول توحيد أكبر عدد من المسلمين الموجودين في فرنسا.

إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا

تأسس في فرنسا بتاريخ ٣ أغسطس عام ١٩٨٣ بمبادرة ضمت حوالي خمس عشرة جمعية من أجل تنسيق التعاون والجهود ، ويضم حالياً ما يزيد على مائتي جمعية

موزعة في جميع أنحاء فرنسا تنقسم إلى عاملة ومناصرة ومتعاونة وصديقة تتكون الهيئة العمومية من الجمعيات العاملة والمناصرة فقط.

ويسعى الإتحاد جاهداً لتغطية حاجات المسلمين في فرنسا: الدعوية والتربوية والثقافية والإجتماعية والإنسانية والتعليمية ويحرص كلما ازداد حجم قطاع من هذه القطاعات على أن يؤسس له إطارا متخصصاً مثل قطاع الأطفال والطلبة، والشباب، والنساء، والبحوث والتعليم.

وينتهج اتحاد المنظمات الإسلامية سياسة معتدلة تقوم على المبادئ التالية:

التعاون المستمر بين الهيئات الإسلامية المتواجدة في فرنسا، الإنفتاح على المجتمع الذي يشمل الرأي العام والإدارة والسلطات السياسية وأهل الأديان الأخرى كما يولي أهمية خاصة للحوار الإسلامي – المسيحي، ويتجنب نقل الصراعات التي تشهدها بعض البلاد الإسلامية إلى الساحة الفرنسية من أجل الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

المركز الاجتماعي الثقافي ومسجد الدعوة

ينقسم نشاط هذه الجمعية الى مجالين رئيسيين تشرف على كل منهما مؤسسة مستقلة الى حد ما، فالمجال الثقافي يدخل في إطار نشاطات المركز الثقافي والاجتماعي، والمجال الديني الذي يتمثل في كون مسجد الدعوة أحد أهم أركان هذه المؤسسة الإسلامية.

يتألف المركز الاجتماعي والثقافي من ثلاثة أقسام: قسم التاريخ والفقه الإسلامي، قسم القرآن الكريم والفقه الإسلامي، وقسم الدراسات القرآنية، ويسعى جاهداً من أجل تعليم اللغة العربية والحضارة الإسلامية تعليماً منسجماً مع المحيط الثقافي وتستطيع مدرسة المركز استقبال ٣٥٠ تلميذاً. هذا من الناحية التعليمية، أما فيما يتعلق بالحياة الإجتماعية فإن المركز يسعى جاهداً للانفتاح على المجتمع الفرنسي، حيث يشجع اللقاءات المختلفة للتبادل الثقافي والحضاري، فيساهم بذلك في التماسك الاجتماعي وينظم المركز محاضرات أسبوعية في مواضيع مختلفة يلقيها المختصون في جميع المجالات التي تستحوذ على اهتمام المركز، كما ينظم المعارض الدورية التي تعبر

عن الحضارة الإسلامية، وللمركز أيضاً نشاطات اجتماعية مختلفة.

أما مسجد الدعوة: فقد بدأت فكرة تأسيسه عام ١٩٦٧ فتكونت في عام ١٩٦٩ الجمعية الإسلامية بجهود مجموعة من المهاجرين الذين رأوا ضرورة إيجاد مكان يجتمع فيه المسلمون للصلاة فتبرع أحد المؤسسين للجمعية بمكان صغير في أحد الأحياء الشعبية في باريس وعندما عجز المكان عن استيعاب أعداد المصلين المتزايدة، عرض القسّيس / لوبيي/ في عام ١٩٧٤ جزءاً من كنيسته لتحويله إلى مسجد وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية فيه، واستمر الحال على هذه الصورة خمس سنوات لم يتوقف البحث خلالها عن مسجد للصلاة.

وبفضل تبرعات أعضاء الجمعية وفاعلي الخير تم شراء المقر الحالي للمسجد الذي كان عبارة عن مصنع للنسيج يقع على مساحة تبلغ ٢٢٠٠ متراً مربعاً، أنجز مكانه مشروع بناء يحتوي على المرافق التالية: قاعة للصلاة مع كل المستلزمات، مرافق إدارية ، مدرسة، مكتبة، مطعم، مرآب للسيارات وحديقة.

يلعب المسجد دوراً كبيراً في تلبية الإحتياجات الدينية ويضمن أداء الصلوات الخمس وصلاة العيدين وقيام رمضان، كما ينظم الدروس في مجال العلوم الإسلامية ويزود الناس بالمواعظ كما ينظم حلقات لتحفيظ القرآن ، ويقوم بإنجاز عقود الزواج.

التجمعات التركية

يعيش المسلمون الأتراك في فرنسا في عزلة شبه تامة. عزلة لغوية أولاً، لأن غالبية الأتراك لا يتقنون اللغة الفرنسية، ويجهل جميعهم اللغة العربية اللغة الرئيسية للمهاجرين المسلمين، ويعيشون في عزلة اجتماعية أيضاً، ويرفضون الاختلاط مع المسلمين الآخرين ، وفي أغلب الحالات يبنون المساجد ويؤسسون الجمعيات الخاصة بهم، ويرفضون تقاسمها مع المسلمين الآخرين.

ويوجد في فرنسا ما يقارب من مئتي جمعية تركية موزعة في جميع أنحاء فرنسا.

اليمين المتطرف والعرب

وضعت حرب الجزائر حداً لقصة الحب تجاه العربي، وأدت الى ظهور عنصرية كانت في سابق الوقت ضئيلة الحجم أو معدومة بسبب ذكريات المساعدة الهائلة التي قدمها العرب أثناء الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا، وعندما امتدت رقعة الصراع من أجل الإستقلال إلى فرنسا ، مؤدية الى شبه حرب فرنسية - فرنسية ألغت لفترة من الزمن أحلام اليمين المتطرف العربية، بل دفعت جزءاً منه إلى التغني بمحاسن إسرائيل وشجاعة جنودها.

وبعد أن عاد السلام ، أدت الهجرات الجزائرية الكثيفة نحو فرنسا الى زيادة هذه العنصرية، وأصبحت صورة العربي والمسلم في أغلب الأحيان سلبية، واليوم يزرع حزب الجبهة الوطنية الحقد، ويزيد من حدة العنف تجاه المهاجرين والفرنسيين من أصل عربي، وأصبح هؤلاء في الخيال الجماعي الذي يغذيه اليمين المتطرف، بديلا لليهود في تحمل مسؤولية الصعوبات والمتاعب التي تصيب فرنسا رغم أن الآخرين يبقون السبب في انحدار فرنسا وتتناسب هذه العنصرية ضد العربية مع عملية الاستنفار التي يدعو إليها اليمين المتطرف بإسم الهوية الكاثوليكية للمجتمع الفرنسي.

ويتسم اليمين المتطرف بالشراسة تجاه العرب المتواجدين في فرنسا بينما يمدح القيم العربية الأصيلة التي يتحلى بها العرب المتواجدون في بلادهم سواء في شمال أفريقيا أو في الشرق الأوسط.

أثناء حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ علت أصوات زعماء اليمين المتطرف عبر وسائل إعلامه وصحفه، تدين الإعتداء الإسرائيلي، والمجازر التي ترتكب منذ عام ١٩٤٨ ضد الشعب الفلسطيني، ثم جاءت حرب الخليج عام ١٩٩١ لتزيد من حدة هذا التطور ضد - الإسرائيليين، وعارض اليمين الفرنسي بشدة الحرب الأمريكية - البريطانية للدفاع عن إسرائيل .

وقد تمنت بعض الصحف الناطقة بلسان حزب الجبهة الوطنية النصر للعرب في هذه الحرب التي يشنها اليهود ولا يخفي بير سيدو في صحيفة الشمس في يوليو عام ١٩٩٠ إعجابه الشديد بصدام حسين وريث ملوك بابل الذين احتلوا القدس وهدموا آخر دولة إسرائيلية وشتتوا اليهود قبل إن يقول في نهاية مقاله ((الجولان للسوريين ، وفلسطين للفلسطينيين وفرنسا للفرنسيين)). وفي تموز عام ١٩٩٠ إنتخبت مجلة Le choc صدام حسين كأفضل زعيم في العالم لهذا العام، وتجد فيه صورة العربي الفخور القادر على استخدام شجاعته ونبله في حرب (يفرضها اليهود الذين ، بسبب جبنهم، يختفون خلف التحالف العالمي ضد العرب).

أما صحيفة ناسيونال أيبدو فقد خصصت عدداً إضافياً كاملاً في عام ١٩٩١ للإحتفال بشجاعة صدام حسين مؤكدة أن « لا أحد غيره يستطيع إرعاب اليهودي».

أصبحت حرب الخليج في أوساط اليمين المتطرف تعبر عن نضال وكفاح وبطولة الجنود العرب ضد دولة اصطناعية خلقت لحماية المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية وأصبحت أيضاً حسب اعتقاد /جان ماري لوبن/ زعيم حزب الجبهة الوطنية تمثل حرب القوانين العالمية ضد التشريعات المحلية، حرب قوانين السوق ضد الثقافات ، حرب الشمولية والعلمنة المادية ضد الوطنية تحت شعار الدفاع عن كل ثقافة، المسلمة هناك والمسيحية هنا.

الإندماج في المجتمع الفرنسي

إن الإندماج في المجتمع الفرنسي على طريقة الحكومة الفرنسية يعني أن يصبح الشخص فرنسياً جمهورياً علمانياً ثم بعد ذلك تترك له على الأقل حرية الإختيار بين اليمين واليسار.

إن انتماء الطائفة الإسلامية للمجتمع الفرنسي يفوق أية انتماءات طائفية أو مهنية أخرى وهذا يعني أن المندمجين في المجتمع الفرنسي سيحصلون على فوائد في التمتع بحقوق المساواة التي يستطيعون اكتسابها كمواطنين فرنسيين كباقي فئات المجتمع. أما بالنسبة للإسلام الواجب تعليمه ونشره في فرنسا تطالب فرنسا بأن يكون متلائماً مع المفاهيم السائدة للعلمانية الفرنسية.

وحسب استطلاع للرأي جرى عام ١٩٨٥ لدى الطائفة الإسلامية في فرنسا، هناك أربعة أنواع من التصرفات في صفوف الطائفة الإسلامية حول الإندماج في المجتمع الفرنسي تقسم الطائفة الإسلامية إلى أربع مجموعات الأولى: تتكون في غالبيتها من غير الناطقين بالفرنسية ومن العمال ذوي أدنى مستويات الكفاءة، تطغى فيها نسبة الأتراك والأفارقة السود، ونسبة هامة من العاطلين عن العمل، وتعتمد هذه المجموعة على الإسلام كوسيلة إنقاذ تسمح بالعثور على وجود مستقل، حتى في حياتهم اليومية، لكي لا يصابوا بعدوى الضلال في هذا المجتمع الذي ينظرون إليه بسلبية، وحول سؤال إمكانية تناولهم الطعام عند غير المسلمين، أجابوا بالنفي القاطع، ويقتنع أفراد هذه المجموعة بعدم تلاؤم القوانين الفرنسية مع القوانين الإسلامية ويعتقدون بأن الخضوع التام للأخيرة يحول دون القبول التام للأولى. ويتمنى أفراد هذه الجماعة العودة إلى بلادهم.

المجموعة الثانية: تجيب على السؤال حول تناول الطعام عند غير المسلمين بالقبول بشرط أن يكون اللحم حلالا، أي مذبوحا على الطريقة الإسلامية. وتسود فيها نسبة العرب الشمال إفريقيين، ترى هذه المجموعة التي تنطق الفرنسية بشكل جيد والتي

تجسد مواصفاتها الإجتماعية غالبية أفراد الطائفة الإسلامية ولكنها تحتوي على عدد أقل من الشباب، ترى في التركيبة الطائفية مفتاح الاندماج في المجتمع الفرنسي وتعتقد أن الإلتحام الطائفي هو السبيل الوحيد لضمان الاحتفاظ بقواعد الحياة والمواصفات الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالتغذية أو الملبس أو الزواج أو الطلاق أو تربية الأطفال.

المجموعة الثالثة: تشبه المجموعة السابقة من الناحية الإجتماعية، ولكن نسبة الشباب فيها أكثر، واللغة الفرنسية أكثر تطوراً، يوافق أعضاؤها على تناول الطعام عند غير المسلمين، ولكن يشترطون عدم تقديم لحم الخنزير أو الخمور، دون أن يشترطوا أن يكون اللحم حلالاً، يعلنون انتماءهم للإسلام ولكنهم يتلاءمون مع متطلبات المجتمع الفرنسي.

المجموعة الرابعة: أصغر سنا وأكثر تعليما من الجماعات الأخرى واللغة الفرنسية لغتها الوحيدة وتعتبر أن الإنتماء الإسلامي أو عدمه للشخص الذي يدعوها للطعام ليس من الأهمية بمكان. وبالنسبة لهم الإنتماء الإسلامي ليس له أي دور في تحديد الهوية الإجتماعية وأفراد هذه المجموعة مندمجون في المجتمع الفرنسي .

الإسلام والعلمانية

داخل المجتمعات الديمقراطية، تعتبر حرية الأديان جزءا من الحريات العامة، ومن المفترض أن لا يطرح اكتسابها في دولة علمانية مشاكل مستعصية. وبالنسبة للإسلام فهو الدين الثاني في فرنسا بل دين الفرنسيين الثاني لذلك يستوجب على الدولة العلمانية إحترام حرية المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد للمسلمين ولكن ممارسة هذه الحرية تثير بعض ردود الفعل المناوئة وتزداد حدة عندما يتعلق الأمر بالممارسات الخارجية التي تتلاءم مع هذه المعتقدات على سبيل المثال: الصلاة في أماكن العمل تتطلب موافقة إدارة الشركة وتتطلب أيضا تنظيم أوقات العمل لكي تتلاءم مع أوقات الصلاة، كما تتطلب المحافظة على الممنوعات الغذائية (كلحم الخنزير) في المدارس والمستشفيات والسجون موافقات المسؤولين، وأيضا يتطلب صوم رمضان اتخاذ إجراءات جماعية. وقد استطاع نظام الخدمات العامة على مر الزمن اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح للمسلمين بالإمتثال لمتطلبات وأساسيات إيمانهم وعقيدتهم ولكن ما زال غير كافٍ وهناك بعض المشاكل.

وتظهر بعض الخلافات بين بعض المسلمين والدولة العلمانية عندما يتعلق الأمر بإحترام قوانين الدولة ففي المدارس العامة مثلا يرفض بعض الآباء المسلمين الإختلاط عندما تبلغ الفتيات سن البلوغ أو يرفضون مشاركتهن في دروس الرياضة الجماعية وخصوصا السباحة.

ولكن استعمال شهادات طبية بهدف المراعاة والتواطؤ تحول دون وقوع خلاف كبير حول مبادئ لا يوجد لها حل وسط فيمنح الطبيب شهادة طبية للفتاة تفيد بأنها لا تستطيع لأسباب صحية ممارسة السباحة، وهو يعرف أنها تستطيع، ويستقبل مدير المدرسة هذه الشهادات برحابة صدر في أغلب الأحيان وهو يعرف تماما بأنها شهادة مراعاة ومجاملة. ولكن الصعوبات الكبرى تظهر في بعض الأحيان فيما يتعلق بمحتوى ومناهج التعليم في المدارس العامة العلمانية على غرار المدارس الكاثوليكية الخاصة

التي تستفيد من مساعدات الدولة المالية.

ورغم بعض التواطؤ والمجاملة في بعض الأمور بين الإسلام والدولة العلمانية إلا أن بعض الممارسات لدى المسلمين تثير غضب الدولة العلمانية الفرنسية على سبيل المثال يؤدي الإحتفال بعيد الأضحى المبارك في كل عام إلى بروز خلافات حادة بينهما. فمنذ عام ١٩٨٠ يمنع القانون الفرنسي ذبح المواشي والأغنام خارج المسالخ العامة الرسمية وفي حالة التضحية الدينية يتوجب على المسلم الحصول على تصريح من السلطات المحلية ولكن ترفض السلطات في أغلب الأحيان منح التصاريح. إذاً نستطيع القول إن مجرد حرية الممارسة الدينية تؤدي إلى تحويل المسلمين إلى طائفة خارجة عن القانون.

في كل عام تثور احتجاجات الجيران والشكاوى في المساكن الجماعية عندما تذبح العائلات المسلمة الضحية في صالات الحمام داخل الشقق أو في الحدائق العامة. وعندما يتدخل رجال الشرطة ويفرضون غرامات مالية تصل إلى ٥٠٠ فرنك فرنسي يؤدي ذلك إلى إثارة الغضب الجماعي ومظاهرات الإحتجاج في صفوف المسلمين. وتصبح العلاقة سيئة بين الدولة العلمانية والمسلمين. وبالنسبة للمجتمع الفرنسي تعتبر التضحية عملاً خارجاً عن القانون الفرنسي.

ولكن في نفس الوقت هناك بعض التسهيلات من قبل الدولة الفرنسية لبعض الظواهر الإسلامية مثل ختان الصبيان المسلمين فيتم ذلك بسهولة بالغة في الأوساط الطبية والمستشفيات، ويدفع التأمين الصحي التكاليف اللازمة للجميع دون استثناء. ونجد السهولة نفسها في إنشاء المقابر ذات المواصفات الإسلامية.

ولحلّ الخلافات القائمة مع الدولة العلمانية واندماج المسلمين في المجتمع الفرنسي مع المحافظة على المعتقدات والتقاليد الإسلامية يجب قبل كل شيء رصّ وتوحيد صفوف الطائفة الإسلامية، كما يستوجب إجراء نوع من الحوار الهادف مع الدولة العلمانية من أجل الوصول إلى نوع من الإحترام المتبادل بين الجانبين ولكن ذلك يتطلب من جميع الأطراف تقديم تنازلات متبادلة.

الطائفة الإسلامية في فرنسا

في عهد الإمبراطورية الإستعمارية، لم تكن السلطات الفرنسية ترفض الإدعاء بأن فرنسا قوة إسلامية عظمى، وفي هذا المناخ بالتحديد، تم بناء مسجد باريس الكبير بعد الحرب العالمية الأولى اعترافا بتضحيات المحاربين المسلمين الذين ضحوا بحياتهم من أجل فرنسا، فقد استولت الهجرات الجزائرية على هذا الفضاء الديني الذي أنشأته الجمهورية في إطار الدعاية الإستعمارية لخدمة أغراض المعرض الاستعماري عام ١٩٣٠، وليس تعبيراً عن التعددية الدينية في فرنسا.

ولكن الإسلام لم يظهر كنوع من الوجود المرئي إلاّ في سنوات السبعينات بسبب الأزمة الإقتصادية وما نتج عنها في انخفاض أجور العمال المسلمين وارتفاع نفقات سكنهم ثم إضراباتهم واضطراباتهم والأهم من ذلك بسبب التحول التدريجي للهجرة الفردية إلى هجرة عائلية وأصبحت فكرة تنظيم المسلمين لحياتهم اليومية في أماكن عملهم وفي أماكن سكنهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة البقاء الدائم. في مراحل الهجرة الأولى كان الإسلام في فرنسا يعتبر جزءاً من تصرفات وممارسات ترتبط ببلاد المنشأ.

وقد أدت الهجرة العائلية في سنوات الستينات إلى زيادة الحاجة للهوية الدينية عندما يتعلق الأمر بتعليم وتربية الأطفال الذين يولدون في فرنسا أو يأتونها صغارا. لم يعد هؤلاء الأطفال يستفيدون من مواصفات تركيبة جماعية تضمنها طائفة إسلامية مساندة وأصبحوا يقعون تحت ضغوط مناخية متعددة تحاول إنقاذهم شيئاً فشيئاً هويتهم الدينية وشخصيتهم الإسلامية.

حصل الإنتقال من حالة مسلمين يقضون جزءاً من حياتهم العملية في الخارج ولكن يرتبطون دينياً ببلد المنشأ إلى طائفة مقيمة بصورة دائمة في فرنسا تتفاوض حول وجودها كأقلية، حصل هذا الإنتقال بصورة تدريجية دون أن تشعر الأطراف المعنية بوضوح بأهمية المعطيات المطروحة والأهداف المتوخاة.

وكانت أول فئة شعرت بحاجتها الماسة للإسلام كهوية هي فئة الحركيين (وهو لقب يطلق على الجزائرين الذين كانوا يتعاونون ويحاربون مع فرنسا وقد فُرسنوا ونُقلوا إلى فرنسا بعد الإستقلال) في البداية كان عدد أفراد هذه الفئة يتراوح بين ثمانين ومئة ألف ثم ازداد هذا العدد بعد أن جلبوا عائلاتهم وبسبب الولادة ليصل اليوم إلى أربعمائة ألف. رفضتهم الجزائر بشدة وعنف ومنعت حتى أطفالهم من دخول أراضيها، وحاصرهم المجتمع الفرنسي داخل مناخ من العنصرية والتهميش. وبين رفض الجزائر وعنصرية فرنسا كانوا الأوائل في العثور على الإسلام كوسيلة للتأكيد على هوية طائفية شرعية لا يستطيع منازعتهم فيها لا إخوانهم في الدين في الجزائر ولا إخوانهم في المواطنة في فرنسا.

ويشكل الجزائريون المقيمون في فرنسا الفئة الأكثر أهمية من الناحية العددية. ثمانمائة ألف نسمة، سمحت القوانين أثناء اتفاقات الإستقلال للجزائر بمنح جزء منهم ولد في فرنسا أو أقام فيها زمناً طويلاً الجنسية الفرنسية ودمجه في المجتمع. ويتسم موقف هؤلاء إزاء الجنسية الفرنسية بالغموض فبالنسبة للكثيرين منهم، أن يتحولوا إلى فرنسيين يعني أن يصبحوا كاثوليكيين في تصرفاتهم وليس معتقداتهم الواجب انتهاجها للتلاؤم مع مجتمع غارق في العلمانية المستوحاة من المسيحية ويتناقض بالتالي مع مفاهيم الإسلام.

أما بالنسبة للتونسيين الذين يبلغ عددهم /٢٥٠ ألف/ والمغاربة /٤٥٠ ألف/ فالأمر يتعلق هنا بهجرات حديثة العهد أقل اندماجا في النظام الفرنسي وأكثر ارتباطا بالثقافات والممارسات والتصرفات السائدة في بلاد الأصل. ويبدو أن التونسيين يهاجرون أكثر بصورة انفرادية دون عائلاتهم ويعتقدون بإمكانية العودة إلى بلادهم ليتقاسموا فيها نوعاً من التصور العلماني للمجتمع، وهذا ما يجعل النموذج العلماني الفرنسي أكثر قبولاً لديهم. كما هاجر المغاربة بعد استقلال الجزائر بناء على رغبة الزعماء الفرنسيين في تنويع الأيدي العاملة.

لهذه الفئات يتوجب إضافة مائة وعشرين ألف تركي ومائة ألف إفريقي من افريقيا الغربية أغلبيتهم من السنغال ومالي ينتمون جميعاً إلى موجات الهجرات الحديثة. كما

أن عدد المقيمين بصورة غير شرعية كبير جدا ولا يدخل في الإحصائيات وبالتالي يتوجب إضافته إلى تقديرات عدد المسلمين في فرنسا.

وهناك في فرنسا أيضا العرب الشرق أوسطيون (من لبنان وسوريا ومصر وفلسطين) ولكن الكثيرين منهم مسيحيون وبما أنهم ينتمون في أغلب الأحيان إلى الطبقات الوسطى فإن نشاطاتهم المهنية تبقى مرتبطة بالعالم العربي وبالعالم. وهناك أيضا فئات أخرى من العمال المهاجرين كالبوسنيين والباكستانيين تشكل فئات هامة من الطائفة الإسلامية. أما الفرنسيون الذين يعتنقون الإسلام فإن الأهمية تكمن في الشخصيات التي تعتنقه أكثر منه في العدد، ويُقدر عدد هؤلاء بحوالي ١٠٠ ألف.

عدد المسلمين في فرنسا حالياً

يبلغ عدد المسلمين في فرنسا حالياً من ٥-٦ مليون نسمة وهو عدد تقريبي حيث لا توجد إحصائيات حقيقية فالأرقام العليا يذكرها اليمين المتطرف عندما يدين الخطر الإسلامي وتذكرها أيضا الجماعات والجمعيات الإسلامية التي تتمنى النطق بلسان الطائفة لدى السلطات السياسية أو تحاول ممارسة دور الوسيط في مجالات تتنوع بين المحافظة على الأمن الإجتماعي إلى عمليات استنفار الناخبين المحتملين.

البرامج السياسية الفرنسية تجاه المهاجرين العرب في فرنسا

إن مشكلة تواجد الجماعات ذات الثقافة الإسلامية في فرنسا والغرب عموماً كانت مهملة ومتجاهلة لفترة طويلة . وهي الآن تطرح نفسها من أوسع الأبواب بطريقة شديدة الإثارة والانفعال ، إنها تطرح نفسها كمشكلة اجتماعية وكتساؤل عن الهوية المقبلة لهؤلاء . إنها مسألة اجتماعية بمعنى أنها تطرح مسألة الأحياء المليئة بالمغتربين والتي يبدو أنها تفلت من كل النواميس المشتركة للمجتمع الفرنسي .

كما أنها تطرح مشكلة التعايش بين هؤلاء المغتربين وبين الفرنسيين الأصليين ، وتطرح المشكلة الديمغرافية أو السكانية والإحساس بتزايد أبناء هذه الجالية بشكل لا يمكن السيطرة عليه . كما أنها مسألة مدرسية لأن عدد أطفالها ما انفك يتزايد في حلقات التعليم الإبتدائي والثانوي . وكذلك فهي تطرح مسألة دينية تخصّ النظام الغذائي والمحرمات الغذائية ، كما إنها مسألة أمنية ، إذ يبدو أن ظاهرة الجنوح متفشية في أوساط الجالية العربية الإسلامية أكثر من غيرها . ويخشى من تواصل أبناء الجالية مع الحركات الإسلامية ، وأيضاً إنها مشكلة تخصّ الدفاع الوطني الفرنسي .

هذه هي مشكلة المهاجرين العرب في فرنسا بشكل مختصر ولا يبدو أن هناك أي برنامج سياسي فرنسي يقدم جواباً على مجمل هذه الأسئلة . فاليمين المسك بزمام السلطة حتى عام ١٩٨١ كان يتبع سياسة غير فعّالة تتلخص بمساعدة المغتربين على العودة إلى بلدانهم الأصلية ، هذا في الوقت الذي كان يحاول فيه التنظيم القانوني لعمليات الهجرة (قانون وزير الداخلية لعام ١٩٨٠) ، وأما اليسار فيتبع سياسة الكرم الحاتمي من حيث المبادئ ، فهو يعتقد أن إدانة العنصرية تكفي لإعادة الصورة المشرقة لحقوق الإنسان في فرنسا باعتبار أن هذه الأخيرة هي أرض الضيافة منذ أكثر من قرن لملايين الأجانب . وهكذا راح يعمل على إلغاء قانون المساعدة على العودة ، ويصحح أوضاع المهاجرين السرّيين عن طريق تزويدهم بأوراق الإقامة الشرعية ، ويسهل عمليات التجميع العائلي /أي التحاق عائلة العامل المغترب به في فرنسا/ وهذه هي العناصر الأساسية للسياسة التي اتبعها اليسار لفترة من الزمن (أي في بداية حكم اليسار). ولكن بدءاً من عام ١٩٨٤ راح يتخذ بعض التدابير الأكثر حصراً

وتقييداً .

والاشتراكيون الذين يلوحون من وقت لآخر منذ الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨١ بإعطاء حق التصويت للمهاجرين دون أن يمتلكوا الشجاعة الكافية لتطبيقه بأنفسهم، يثيرون مخاوف لا مبرر لها . وهذه مراهقة فكرية يرد عليها خصومهم في جهة اليمين عن طريق اقتراح قانون للجنسية لم يبرهن على مدى فعاليته أو صحته بالشكل اللازم حتى الآن . وكانت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ قد شهدت ذروة نجاح الجبهة الوطنية (أي اليمين المتطرف) ولقد برهنت تلك الإنتخابات على أهمية هذا التيار الذي لم يعد ظاهرة سطحية في الحياة السياسية الفرنسية . صحيح أن الأيديولوجيات لم تعد تتيح لنا تبديد الأحكام المسبقة أو أزالتها . فعنصرية اليمين المتطرف الموجودة لدى الكثيرين بشكل متشدد تقابلها بشكل مضاد أوهام اليسار المتطرف . وكلاهما يشتركان في نقطة واحدة هي : التأكيد على وجود خلاف نوعي أو طبيعي بين المهاجرين المسلمين والفرنسيين ، ولكن الفرق هو أن اليمين المتطرف يراه سلبياً ، واليسار المتطرف يراه إيجابياً . وفي الحالة الثانية يغلفونه داخل فولكلور نادراً ما يتطابق مع ثقافته الحقيقة .

والإسلام يقع في صميم هذا النقاش ، ولكنه يستخدم بشكل مبالغ فيه بدون شك ويُحشر في الأمور بمناسبة ودون مناسبة . وذلك لأن جزءاً من المهاجرين لا يمارسون طقوسهم الدينية إلاّ بشكل متباعد ومن وقت لآخر على غرار معظم الفرنسيين وذلك على الرغم من كل الجهود التي تبذلها المنظمات الإسلامية العالمية . إن ممارستهم للدين مختلفة كثيراً عن ممارسة المناضلين الإسلاميين، ولكن يبقى مع ذلك صحيحاً القول بأن مكانة المسلمين لا تزال تنتظر تحديداً في المجتمع الفرنسي وفي الدولة الفرنسية . ومن المعروف أن هذه الدولة كانت قد بلورت منذ قرن من الزمن بعض القواعد لتنظيم العلاقات مع السلطات الدينية اليهودية والمسيحية وفرضت على مجمل المواطنين تشريعاً مشتركاً .

ومن المؤكد أيضاً بأنه لا يمكن للمسلمين الفرنسيين أن يبقوا غرباء على الحركات التي تنشأ في بلدانهم الأصلية . وقد حصلت مؤخراً عدة أحداث مهمة منها ، تلك

المظاهرات التي نظمت ضد كتاب ((آيات شيطانية)) لسلمان رشدي الذي حُكم عليه بالموت بتهمة الكفر من قبل /آية الله الخميني/ في فبراير / شباط عام ١٩٨٩م . ومنها أيضاً قضية الحجاب الإسلامي التي اندلعت في فرنسا في شهر أكتوبر من نفس العام ١٩٨٩م ، وقد ضخمتها وسائل الإعلام كثيرا وذلك لأن هذه المهنة تبحث عن الأشياء المثيرة التي تُحدث ضجة أكثر مما تبحث عن الأشياء اليومية العادية . ولكن هاتين الحادثتين على الرغم من ذلك تكشفان عن ضرورة الإهتمام بالأمر والبحث عن تطبيق قواعد مقبولة من قبل الجميع ، ولم يبدأ الإهتمام بهذه المشكلة إلاّ في عام ١٩٨٩.

ظاهرة الحجاب في فرنسا

تعرضت الجالية الإسلامية لضغوط كبيرة لحملهم على منع بناتهم من ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية ، وقد هزت هذه الظاهرة في العهد الاشتراكي الحكومة والبرلمان ومجلس الدولة وباتت معضلة وطنية كبرى ، هزت في الوقت نفسه إرادة الاندماج لدى قطاعات واسعة من الجالية كما زرعت الشك في مقدرة المجتمع الفرنسي على القبول بالآخر .

لقد كانت هذه الظاهرة وما زلات في عُرف العديد من المفكرين الفرنسيين ظاهرة مفتعلة ومبالغ فيها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نرى أن المفكر /ادجار موران/ يراهن على المساومة التاريخية لمسألة اندماج المسلمين وحلّ قضايا مثل قضية الحجاب . ويذكر في هذا الصدد أن الحجاب الإسلامي يطرح قضية تقليدية تماماً، فقد تكونت المدرسة العلمانية ضد الكنيسة الكاثوليكية التي كانت لها سلطة على التعليم ، واليوم يحمل الفتيان والفتيات الصلبان في المدرسة ولا يطلب منهم نزعها ، و إذا أراد يهودي أن يرتدي قبعة يمكن أن يبقيها على رأسه دون أية مشكلة !.. لكن حرمان فتاة مسلمة من المدرسة لأنها ترتدي حجاباً إنما يعني حرمانها من فرصة للدخول في الدولة العلمانية .

أما /ميشال رونار/ أستاذ علم الإجتماع في جامعة السوربون يرى أن هناك مبالغة في تقدير قضية الحجاب والتضخيم فيها ، فقد قدمها الإعلام وكأنها إعلان الحرب على العلمانية ، وقد أعلنت وزارة التعليم الوطنية الفرنسية أنه يوجد في فرنسا /١١٤٣/ فتاة مسلمة محجبة في كل أنحاء فرنسا . وهناك مئات الآلاف من الفتيات المسلمات غير المحجبات ، إذاً لماذا نهاجم المحجبات من المسلمات ولا نفعل الشيء نفسه مع المسيحيات أو اليهوديات ؟..

كيف تصرفت وزارة التربية والتعليم الفرنسية مع قضية المحجبات ؟..

لقد تعاملت وزارة التربية والتعليم الفرنسية بشكل غير عادل مع ظاهرة الحجاب كله دون استثناء . فقد قام وزير التعليم /فرانسوا بايرو/ بفصل عشرات الفتيات المحجبات من المدارس وقال إنه سيبقى ضد الحجاب حتى إذا ارتدته الفتيات في المدارس الخاصة . واتبعت أساليب كثيرة لإبعاد الفتيات المحجبات عن مدارسهن . ففي ثانوية /راسين/ في باريس رفض ثلاثة مدرسين إعطاء دروس بحضور فتاة محجبة ، وهكذا أُرغمت هذه التلميذة على التسجيل في مركز التعليم بالمراسلة في هذه المواد الثلاثة . وتطالب مدارس فرنسية عدة سلطات بإجراء استفتاء عام حول لبس الحجاب ، ولكن يعرف المطالبون تماماً أنه بعد حملة التشويه الإعلامية والاتهامات التي وجهت للطالبات بالتطرف والعمل ضد القوانين الجمهورية والربط بين الحجاب والإرهاب فإن الرأي العام بات ضد الحجاب وقد تبين ذلك في استطلاع للرأي العام قامت به إحدى المؤسسات حيث اعترض ٧٨٪ من الفرنسيين على قبول الحجاب في المدارس /صحيفة لوموند ١٣/١٠/١٩٩٤ .

صورة الإسلام في التعليم الفرنسي

إن الكتب المدرسية الفرنسية تتناول الإسلام والعرب بصورة سلبية ولا تحترم خصوصيات هذا الدين . ففي كتاب مهم للغاية وضعته الدكتورة /مارلين نصر/ يدعى ((صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية)) تقول أن صورة العرب والمسلمين في هذه الكتب هي في الغالب سلبية ومن ذلك استعمالها في فصل مخصص عن أصول فرنسا كلمات غير محايدة مثل ((التوسع الإسلامي)) و((الغزو العربي)) و ((الغزاة)) و ((كان القراصنة المسلمون يهددون مدن الشاطئ الفرنسي في الجنوب)) وفي تبريرها غير المباشر للحملات الصليبية تذكر الكتب المدرسية عبارات تؤدي إلى الحقد والكره للعرب منها ((منع المسلمون في القرن الحادي عشر الحجاج المسيحيين من الوصول إلى القدس وقتلوهم ، لذلك نظمت حملات صليبية لتخليص قبر المسيح وتضيف هذه الكتب ((حملة عسكرية إلى الأراضي المقدسة موجهة ضد الكفار /أي المسلمين/ والمسلمون قتلوا الحجاج المسيحيين)) و ((يرفض القرآن أي دين آخر غير الإسلام)) و ((عَمِدَ المسلمون إلى أسلمة المسيحيين)) إلى غير ذلك من الأحكام التي تشجع على الكراهية بدلاً من زرع المحبة في قلوب الأجيال الناشئة مما يترتب عليه مخاطر كبيرة في المستقبل .

الإسلام والصحافة الفرنسية

إن الصحافة الفرنسية تلعب دوراً كبيراً في صناعة الرأي العام الفرنسي ، وهي باعتراف جميع الباحثين والدارسين لسلوكها إزاء الجالية الإسلامية عدوانية ومحرّضة إلى درجة كبيرة . وقد لاحظت بعض المجلات إنها كلما خصصت أعداداً خاصة عن الإسلام وساهمت في تخويف الرأي العام من الظاهرة الإسلامية كلما زاد الطلب على هذه المجلة بنسبة ١٦٪ ولذلك خصصت بعض المجلات أعداداً متلاحقة ، بعضها لثلاثة أسابيع متتالية لكي يزداد بيعها .

ويمكننا أن نتطرق إلى صورة الإسلام في نوعين من الصحافة ، الأول نموذج الصحافة الجامعية البحثية ، والثاني الصحافة اليومية . ففي العدد رقم ١٢ لمجلة /كونفليونس ميديتيرانين/ المخصص لموضوع ((جيوبوليتك الحركات الإسلامية)) يطالب مدير تحرير العدد /جان بول/ فرنسا بل والغرب كله أن يوحّد جهوده ويستعد لمحاربة الحركات الإسلامية أينما وجدت حتى على أراضيها لأن التوقف عن محاربتها من شأنه أن يقويها ، ويدين الصحافة الغربية التي تسمح لبعض شياطين هذه الحركات بالكتابة على صفحاتها ويدعو لمواجهة صارمة وحاسمة معها بحرب مكشوفة عليها .

أما الصحافة السياسية اليومية ومنها صحيفة //لو فيغارو// واسعة الانتشار في فرنسا ، ومن يقرأ كتاب نائب رئيس تحرير هذه الصحيفة / تيري دي جردان/ الأخير ((رسالة إلى رئيس الجمهورية بشأن الهجرة)) سيلاحظ التشويه والمبالغة والخلط ، كما سيلاحظ إدارة الحرب المكشوفة ليس على الحركات الإسلامية ، وإنما على الإسلام والمسلمين جميعاً في فرنسا ، فلا يوجد في نظره إسلام معتدل فالكل متطرفون وهذه نماذج من أقواله : ((في سياق الضعف البادي من طرفنا تجاه الإسلام الغازي الذي يريد أن يفرض علينا قوانينه ، هناك ما هو أخطر من لبس هؤلاء الفتيات للحجاب . لنأخذ مثالاً يتعلق بتعدد الزوجات ، الإسلام يبيح تعدد الزوجات ونحن نحرّمه ونمنعه ، ويبيح أيضاً ختان البنات ، ولو كان الحجاب قد نجح في المرور وفرض نفسه باسم احترام المعتقدات والإيمان الشخصي لكل فرد ، فسوف يأتي الدور فيما بعد على مطالب أخرى من قبيل إنهاء الإختلاط بين الجنسين في الدروس ، وجمع الزكاة الإسلامية في المدارس ، وفرض العطلة الأسبوعية الإسلامية يوم الجمعة بدلاً من يوم الأحد ، والفلق الجزئي للمدارس خلال شهر رمضان ، و تغيير أو تعديل دروس التاريخ لإدخال الرؤية الإسلامية للتاريخ الإسلامي .

ويتساءل الكاتب مستنكراً : هل من الطبيعي وباسم العلمانية وحرية العبادة أن تسمح فرنسا لقوى أجنبية وحركات إرهابية دولية تقاد بالبترودولار وبواسطة الأئمة حيث مئات ((الملاذات والأماكن المقدسة)) التي يؤمها كل أسبوع مئات الآلاف من الأجانب المقيمين في فرنسا ليستمعوا فيها إلى الكلام الجيد والخيّر بالنسبة لهم .

وهناك عناوين استفزازية من قبل بعض المجلات الأسبوعية مثل ((الإسلام : حرب على الغرب)) و ((هل أعلن الإسلام الحرب المقدسة ؟..)) و ((هل هناك مسلمون متسامحون)) و ((الإسلام والإرهاب)) و ((القرآن والسيف)) ..الخ . كما تطالب معظم الصحف والمجلات الفرنسية من المسلمين ما يلي :

- يجب أن يحترم المسلمون القوانين العلمانية لذلك يستوجب رفع الحجاب عن النساء المسلمات وإشراكهن بالعمل السياسي والاجتماعي .

- يجب أن يجبر المسلمون الفرنسيون على التقيد بالقوانين الجمهورية ، وسيتحتم عليهم أن يستحدثوا تأويلات ملائمة للشريعة الإسلامية وقيام ديانة إسلامية تقدمية تتناسب مع الدولة العلمانية .

- عدم تعدد الزوجات والزواج بواحدة فقط .

- عدم ختان البنات .. الخ

تأثير الصورة التي يرسمها الإعلام على الفرنسيين

تتجسد تأثيرات الصورة التي يرسمها الإعلام والسياسة الاستراتيجية على المستوى الشعبي في سلوك عموم الفرنسيين إزاء العرب والمسلمين فالمتقدمون للحصول على عمل من المسلمين غالباً ما يصطدمون بردود فعل عنصرية ، كما أن الدعاية الانتخابية لجميع الأحزاب السياسية باتت تقاس وتحصل الأحزاب على مزيد من الأصوات متى كانت أكثر تشدداً إزاء المهاجرين عامة والجالية الإسلامية خاصة .

وأصبحت برامج اليمين واليسار تحمل بشكل أو بآخر شعارات وبرامج الجبهة الوطنية لتكسب جزءاً من أصوات أنصارها ، يتم ذلك على حساب المبادئ الإنسانية الكبرى التي مثلتها الثورة الفرنسية ولوائح حقوق الإنسان الدولية . أما الجمع الغفير والواسع من المستعربين والمستشرقين الذين لا يشاركون بالضرورة لا في الأسلوب ولا في التحليل ولا في هذه النتائج العدوانية المشوهة لسلوك المسلمين وفكرهم الإسلامي ، بل على

العكس يتنبهون إلى مخاطر عزل الجالية الإسلامية والتشنيع عليها وظلمها .

وفي محاضرة قيمة يقول /بروتو اتيان/ الخبير بالشؤون الإسلامية إن الإسلام الفرنسي الذي تجاهلناه كان إسلاماً فرنسياً مواطناً ، ويجب أن لا ننسى أن جنوب فرنسا كان مسلماً حتى القرن العاشر . لقد نسي الجميع هذا ، فمدينة /ناربون/ كان فيها مسجداً في القرن الحادي عشر ولا ننسى أن الكونت /أود بوردو/ قد سارع لنصرة ابن عمه المسلم في /بواتييه/ ضد شارلمان .

ورداً على نعت الإسلام بالعنف والإجرام يتساءل اتيان ، هل نُجرم المسيح عندما يرتكب بعض المسيحيين جرائم ؟.. لماذا إذن نجرم الإسلام لأن بعض المسلمين استعمل العنف ؟.. ويقول الأستاذ الجامعي /فرانسوا بورجوا/ رداً على المداهمات البوليسية لمنازل الإسلاميين في فرنسا والإعتقالات والإقامات الجبرية والحبس العشوائي للعديد منهم واصفاً هذه العمليات بأنها محاولة لتجريم الفكر . ويضيف قائلاً : إن وسائل الإعلام في فرنسا موجهة ضد الإسلام فكل ثلاثة أيام لا بد أن يجد الإعلام مشكلة أساسها الإسلام أو المسلمون ، فلا يمكن أن نستمر بمضايقة الجالية الإسلامية في فرنسا وتحميلها كل ما يحدث في البلاد العربية ولا بد من إدخال الموضوعية في علاقاتنا بالمسلمين عامة وبالجالية الإسلامية في فرنسا بشكل خاص .

ويروي الأستاذ / ميشال رونار/ مشكلة تتعلق بسياسة الكيل بمكيالين ومثال على ذلك أن إماماً تركياً مقيم في فرنسا صرّح لصحيفة ((لو فيغارو)) إن قوانين الله تتقدم على القوانين الجمهورية فطُرد الرجل لمجرد أنه قام بالتعبير عن رأيه الذي تَضّمنه له لائحة حقوق الإنسان الفرنسية والعالمية . ويتابع الأستاذ /ميشال/ قوله : حتى كاردينال فرنسا لا يمكن أن يقول غير ذلك وهو الذي قال إن المؤمن لا بد له من الانصياع إلى قوانين الله ، وحتى الحاخام الأكبر وهو أعلى سلطة دينية يهودية بفرنسا فقد صرح لمجلة /ايفنمنت دي جودي/ الصادرة بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠ ، : لا يوجد قانون مقدس بالنسبة لليهودي سوى قانون التوراة ، فالتوراة أولاً والقانون المدني الفرنسي بعد ذلك . ومن المؤسف جداً أن تُعاقب القوانين الجمهورية الإمام المسلم وتطرد خارج فرنسا بينما تقبل ما يقوله الكاردينال أو الحاخام .

التمييز في المعاملة بين المهاجرين المسلمين عن باقي المهاجرين

إن قضية الإختلاف في معاملة المهاجرين المسلمين عن باقي المهاجرين الأوربيين ليست جديدة ، وربما لا يُوفق سعي السلطات الفرنسية لصهر هذه الجالية في المجتمع الفرنسي . ولكن ا لضجة التي تثار حول المسلمين لا تثار من قريب أو بعيد حول الآسيويين وغيرهم ، فهم الآخرون لم ينصهروا في المجتمع ويحتفظون بتقاليدهم ويعيشون في أحيائهم الخاصة ولهم ديانة مختلفة ويحتفلون برأس السنة الصينية بحضور أبرز رجالات السياسة الفرنسيين . لماذا إذن نتحدث عن الاندماج الذي قد يكون قسرياً كما يلوح به بعض الساسة للمسلمين فقط دون غيرهم ؟..

طالب العديد من اليساريين في السبعينات وقبلها بضرورة قيام مجتمع متعدد الثقافات تتمتع بظله الجاليات غير الفرنسية بحريتها وحقوقها وتساهم في تنوع النسيج الثقافي الفرنسي وتثريه . ولكن الصعود الإسلامي في نهاية السبعينات الذي ترافق مع بداية الأزمة الاقتصادية في الغرب جعل هؤلاء جميعاً يتراجعون عن مطالبهم هذه .

ومنذ منتصف الثمانينات وتصريحات السلطة والمعارضة تطالب الجالية المسلمة بفرنسا بما لا تطالب به غيرها ، فلا يحق للمسلمين ما يحق لغيرهم من الديانات رغم علمانية الدولة . وفي الدولة العلمانية نفسها نلاحظ أن أغلب العطل الرسمية هي مناسبات دينية ويمنع على ثاني دين في الدولة وهو الإسلام أن يتمتع أفراده ولو بيوم واحد عطلة للعيد الكبير أو للعيد الصغير . ونلاحظ انتشار المدارس المسيحية واليهودية والبروتستانتية والبوذية وتنال مساعدة الدولة ضمن عقود تعليم خاصة ، بينما تتم محاصرة المدارس العربية والقرآنية والمراكز العربية الإسلامية ولا يسمح بها إلاّ بصعوبة بالغة وتُحرم من عقود التعليم مع وزارة التعليم ، ومن معادلة شهاداتها، كما لا تنال أية مساعدات مالية تذكر .

كما يسمح لسلمان رشدي بنشر كتابه الفاضح ضد الإسلام بحجة حرية الرأي والتعبير وتمنع كتب أحمد ديدات التي يناقش فيها بعض المواضيع المسيحية لأنها تجرح المشاعر وبالتالي تخلّ بالأمن . إذاً هناك تناقضات كبيرة من قبل الدولة الفرنسية في

التعامل مع الجالية العربية عن باقي الجاليات الأخرى . إن هذه الحقائق ليست إدعاءً يكرره تذمر بعض أفراد الجالية ، ولكنه واقع يعلم قساوة وقعه المختصون وأصحاب النوايا الطيبة من السياسيين ، وتتناوله الصحف الأوروبية متأثرة بكثير من المرارة بخروقات حقوق الإنسان اليومية في البلد الذي وضع لوائح حقوق الإنسان .

حقوق الإنسان تجاه العرب المسلمين في فرنسا

تحت عنوان ((أين حقوق الإنسان في فرنسا؟)) كتبت مجلة /كورييه انترناسيونال/ الأسبوعية الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/١/١٥ مقالة أدانت فيها مشروع القانون الذي صادقت عليه الجمعية العمومية لتشديد الخناق على المهاجرين في فرنسا ووضع شروط تعجيزية لقبول زيارة أحد أفراد أسرهم . وقد نوّهت المجلة إلى أن تشديد قوانين /شارل باسكوا/ ستجعل من فرنسا قريبة من نظام الستار الحديدي الذي كان يفرضه الإتحاد السوفيتي عند استقباله للأجانب . وأضافت أنه في جميع أنحاء فرنسا تقريباً فإن رجال السياسة ضالعون في التجاوزات وقد أصبحوا على استعداد لكي يمارسوا التمييز العنصري الحقيقي . تلك كانت الحالة في الجمعية الوطنية حين حاول المحافظون تشديد الإجراءات ، أما المعارضة الإشتراكية فإن امتناع غالبيتها العظمى عن التصويت يستحق الإدانة ، فهي لم تجرؤ على الاعتراض خشية فقدانها بعض الأصوات الانتخابية . إن الغالبية من الفرنسيين أصبحوا في السنوات الأخيرة غير مبالين بانتهاكات حكوماتهم لحقوق الإنسان وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالأجنبي.

وينصّ مشروع القانون على إعداد قوائم بأسماء وعناوين الأشخاص الذين يقومون بتقديم طلبات دعوة واستقبال للأجانب مسجلة على أجهزة الكومبيوتر على شكل فيشات في كل أنحاء فرنسا ، وكذلك أخذ بصمات الأجانب المقيمين في فرنسا بصورة غير شرعية وتمديد فترة الاعتقال التمهيدي للطرد خارج الحدود الفرنسية والطعن بآلية التمديد الأوتوماتيكي لبطاقة الإقامة الصالحة لمدة عشر سنوات . وهذا ما يدل

على تنامي النزعة العنصرية وهو ما دفع بعض النواب المعتدلين واليساريين عموماً إضافة إلى رئيس مجلس ا لنواب /فيليب سيفان/ للإعراب عن تحفظاتهم الشديدة وقلقهم من مخاطر الإنقسامات الأهلية والعرقية داخل المجتمع الفرنسي .

وفي مقالة نشرتها صحيفة ((ليبراسيون)) ١٩٩٧/١/١٥ دعا فيها النائب الفرنسي المعروف /برنارد ستازي/ نائب في مجلس ا لنواب الأوروبي مجلس الأعيان إلى أن يدقق بالقانون الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية ويقول أنه من أجل شرف فرنسا ينبغي التراجع عن القانون ، لأن فرنسا تخاطر بسمعتها من أن تكون الدولة الأكثر كرهاً للأجانب بين الديمقراطيات . ويتساءل بألم عما آلت إليه الديمقراطية الفرنسية طالما كانت أغلبية الممثلين الوطنيين تستخدم نظريات كره الأجانب والتطرف العنصري من أجل تكتيك سياسي لتقليص الحجم الإنتخابي للجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة ؟.. ويخلص ستازي قائلاً : سيكون ذلك بمثابة دفع ثمن أخلاقي كبير لربح انتخابي محدود . فتبدو فرنسا في عيون كثير من البلدان باعتبارها الدولة الأكثر كرهاً للأجانب من بين الأمم الديمقراطية ، وإن خروقات حقوق الإنسان المهاجر في فرنسا ليست أمراً جديداً ومتعلقاً بالإجراءات الجديدة .

فقد سبق وأن نددت الفيدرالية الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في ١٨ يونيو /حزيران بفرنسا وقارنتها بـ((جمهوريات الموز)) ذات الحكم التعسفي وقالت إن فرنسا لا تحترم حقوق الأجانب التي ضَمَنَها لهم القانون الدولي وتجاوزت عتبة التسامح المطلوب وانحدرت إلى نوع من التعصب العنصري الخطير . وقد قدمت هذه المنظمة تقريراً من ٣١ صفحة يدين فرنسا فيما يتعلق بسياستها التي تتبعها منذ سنوات في مجال الهجرة والمهاجرين وحقوق الأجانب المقيمين في أراضيها . ويلقي التقرير الأضواء على الممارسات اللا إنسانية التي تمارسها الدوائر الفرنسية تجاه الأجانب وعلى الأخصّ تجاه طالبي اللجوء السياسي أو الإنساني والأجانب المقيمين بصورة غير قانونية وطريقة طردهم من الأراضي الفرنسية .

كما نشرت منظمة العفو الدولية تقريرها في ١٨ حزيران / يونيو أدانت فيه ممارسات أوروبا الغربية اللا إنسانية تجاه الأجانب الهاربين من بلدانهم والقادمين إليها . وأظهرت المعاملة السيئة التي تمارسها قوى الأمن تجاه الأجانب حيث سجلت العديد من حالات استخدام العنف ضد هؤلاء الأجانب الذين عوملوا كأنهم مجرمون وتعرضوا للتعذيب والضرب والإهانات العنصرية وغيرها من الممارسات اللا إنسانية التي كشفت عنها المنظمة في أحد عشر بلداً من بلدان إتحاد أوروبا الغربية من بينها فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وأدانتها لإتباعها معاملة سيئة مع الأجانب لا تليق ببلدان ديمقراطية موقعة على لائحة حقوق الإنسان وعلى الميثاق العالمي لحقوق الإنسان .

الخاتمة

لا بدّ أن نذكر أنه على الرغم من العقبات والإضطهادات التي تتعرض لها الجالية الإسلامية في فرنسا فإن هناك حقائق لا يمكن إغفالها قد طرأت على حياة هذه الجالية من أهمها :

- تحولت هذه الجاليات المهاجرة من كم عمالي مهاجر أتوا لمنافع اقتصادية إلى قوة بشرية ليست مقيمة في البلاد فحسب ، وإنما أغلبها أصبح لديهم الجنسية الفرنسية والباقون ينتظرون دورهم .

- لم تعد هذه الكتلة تعيش على هامش المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بعد أن بدأ الجيل الثاني والثالث من أبناء هؤلاء المهاجرين والحركيين يتحرك بهويتين (إسلامية / فرنسية) باتت الأحوال متغيرة .

- إن الحجم التصويتي للجالية الإسلامية في فرنسا والذي يتضخم كل يوم بفعل معدلات نمو الجالية والمعتنقين من الفرنسيين والمتجنسين يجعل من هذه الجالية هدفاً للإستثمار من قبل الأحزاب السياسية الفرنسية المتنافسة وسيعود مبدأ التحالفات السياسية مع هذا الحزب أو ذاك في نهاية المطاف إلى تمثيلها سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

وربما لكل هذه الأسباب تتعرض الجالية الإسلامية إلى المضايقات وتشويه صورتها الإعلامية .

المراجع

L,islam et la laicite Ed.1987

Ouvertune sur l islam Ed 1989

L,islam dans le monde Ed.1986

Etre musalman en france Ed.1994

L,islam en france Ed.1986

La france et le renouveau Ed.1980

L,islam et les musalmans en france Ed.1987

islam: morale et politique Ed.1986

L,islam en Europe,la documentatin francaise Ed. 1995

Le monde

Le monde doplomatique

Les Religions en France.

Le Monde.

L,Evenement du Jeudi 19/4/1990

Le Figaro

- صورة العرب في الكتب المدرسية الفرنسية

- صحيفة ليبراسيون ١٩٩٧/١/١٥

- مجلة كورييه أنترناسيونال الأسبوعية

L,islam et la laicite Ed.1987

Ouvertune sur l islam Ed 1989

L,islam dans le monde Ed.1986

Etre musalman en france Ed.1994

L,islam en france Ed.1986

La france et le renouveau Arabe Ed.1980

L,Islam et les musulmans en France Ed.1987

L,Islam: morale et politique Ed.1986

L,islam en Europe,la documentatin francaise Ed. 1995

Le monde

Le monde doplomatique

إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة

أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

ص.ب : ٥٧٢٧ - تلفون : ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) - فاكس : ٦٦٦٣٠٨٨ (٠٠٩٧١٢)